عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

جريمة الإحتيال الإلكترونية وإجراءات الضبط والتحقيق المتعلق بها
دراسة مقارنه

مكتبة جامعة القدس

رُهام سائد أحمد جبر

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1436هـ/2015 م

جريمة الإحتيال الإلكترونية وإجراءات الضبط والتحقيق المتعلق بها
دراسة مقارنه

إعداد

رُهام سائد أحمد جبر

بكالوريس حقوق وعلوم الشرطة من أكاديمية شرطه دبي –

الامارات العربية المتحدة

إشراف:

د. عبد الله النجاجرة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

القانون العام / كلية الحقوق /عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

1436هـ/2015م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الماجستير في القانون

إجازة الرسالة

جريمة الإحتيال الإلكترونية وإجراءات الضبط والتحقيق المتعلق بها
دراسة مقارنه

اسم الطالب: رُهام سائد أحمد جبر ناصر
الرقم الجامعي : 20810263

المشرف : د. عبد الله نجاجرة

نوقشت هذه الرساله وأجيزت بتاريخ : 9/ 9/ 2015 م من لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم:-

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الله نجاجرة التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً: د.نبيه صالح التوقيع .....
3. ممتحناً خارجياً: د. فادي شديد التوقيع .....

القدس- فلسطين
1436هـ/2015م

الإهــداء

إلى من هم اكرم منا مكانة..... شهداء فلسطين والوطن العربي واخص بالذكر الشهيد الرمز \ **ياسر عرفات** والشهيد القائد **صدام حسين**

إلى من ضحوا بحريتهم من أجل حرية غيرهم..... الاسرى والمعتقلين

إلى الذي كان له الفضل في تربيتي منذ نعومة أظافري .

إلى أن اصبحت شابا يافعا ..... والدي اللواء **سائد أحمد**..... أمد الله في عمره.

إلى صاحبة المدرسة الأولى ... والدتي الحبيبة ... أمد الله في عمرها .

إلى من هم كنزي في الدنيا ..... وسندي في هذا الزمان ....وإخوتي والأعمام .

إلى الوفيه التي وقفت بجانبي ..... زوجتي الفاضلة .

إلى نبضات قلبي .... ونور عيني ابني عدي .

إلى من غرس في نفسي حب العلم منذ نعومة أظافري جدي المرحوم الأستاذ / أحمد جبر طيب الله ثراه.

إلى كل الذين وقفوا بجانبي لإنجاز هذا العمل المتواضع ....من انصار الحق والقانون في كل زمان ومكان .

إلى أطفال فلسطين الذين تنزف دمائهم في سبيل .... إحقاق .....الحق ... والعدل .

إلى وزارة الداخلية و جميع ضباط وأفراد الأجهزه الأمنيه

إلى وحدة مكافحة الجرائم الالكترونيه والاتصالات بجهاز الشرطه الفلسطينة

إلى كل هؤولاء اهدي هذا العمل المتواضع ،،،

إقرار

أُقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد. وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: رهام سائد احمد جبر

التوقيع : .....

التاريخ : 2015/9/9

الشكر والتقدير

احمدك اللهم فاطر العباد ، والهادي إلى سبيل الرشاد ، واصلي واسلم على خير خلقك سيدنا محمد سيد المرسلين وإمام المتقين واطلب العون والهدى والتوفيق وبعد :-

إن الكلمات تقف عاجزة عن الثناء والتقدير لأستاذي الكبير الدكتور عبد الله النجاجرة الذي أثقل كاهلي بتفضله بقبول الإشراف على هذه الرساله، الذي لم يدخر وسعا ولم يأل جهدا في تقديم العون والنصح طوال مرحلة إعدادها فكان من خلال إشرافه خير معين مرشدا وناصحا وموجها فالحب كل الحب لمن ارشد ونصح وسرد .

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور / **عماد أبو كشك** رئيس جامعة القدس ابو ديس وإلى عميد كلية الحقوق الدكتور / **موسى دويك** وإلى جميع أعضاء الهيئه التدريسيه في جامعة القدس .

وانتهز هذه الفرصه لاتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الاطروحة وقراءتها وابداء ملاحظاتهم القيمة عليها والتي أثق بمدى أهميتها في إثراء هذا البحث .

الملخص

أدى التطور التكنولوجي الكبير إلى ازدياد أهمية الحاسوب في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، وأصبح الحاسوب يشكل عصب العلوم والصناعات والاتصالات وكل الأنشطة الحياتية الحديثة. ونتيجة لزيادة الاعتماد على الحاسوب نشأت جرائم مرتبطة بهذا الاستخدام، وانتقلت الجرائم من العالم المادي إلى العالم الإلكتروني الافتراضي، واتسمت هذه الجرائم بأنها عابرة للحدود، ويقوم بارتكابها مجرمون يبرعون في استخدام الإنترنت والحاسوب والبرمجيات (لغات الحاسوب) الحديثة.

وتعتمد الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت في انتشارها على مدى وفرة وسهولة استخدام وسائل التقنية الحديثة، فكلما زاد انتشار هذه الوسائل كلما زادت فرص ارتكاب هذه الجرائم، خاصة وأن بعض الدول تلجأ إلى تقديم الخدمات لمواطنيها عبر شبكة الإنترنت.

وتعتبر جريمة الاحتيال عبر الإنترنت من أكثر الجرائم التي ترتكب في نطاق واسع وتتسبب في خسائر مادية فادحة، الأمر الذي أدى إلى تزايد القلق لدى المواطنين في مدى اعتمادهم على هذه الوسائل لتسيير أمورهم اليومية، وما يميز هذه الجريمة أن من يرتكبها يعمل في الخفاء مستفيداً من مبدأ "تجهيل الشخصية" كون الجناة يمكنهم فتح حسابات وهمية وادعاء أي اسم أو صفة دون المرور ببوابات تدقيق أو تفتيش شرطية.

وما يزيد من صعوبة الأمر أن الواقع التشريعي الحالي في فلسطين بشكل خاص والدول العربية بشكل عام لا يزال يتعامل مع هذه الجرائم كما يتعامل مع جرائم الاحتيال ذات الطابع التقليدي، وهذا الأمر ينسحب مع إجراءات التفتيش على أجهزة الحاسوب والإنترنت وكذلك ضبط الدليل الرقمي؛ إذ هنالك عوائق تشريعية تعتري القيام بعمليات البحث في أجهزة الحاسوب.

وقد قسمت هذه الدراسة جريمة الاحتيال عبر الإنترنت إلى فصلين؛ وتناول الفصل الأول من الدراسة الحديث عن مفهوم جريمة الاحتيال عبر الإنترنت، من خلال بيان الطبيعة القانونية لهذه الجريمة الإلكترونية، وكذلك أهمية التفرقة بين جريمة الاحتيال والجرائم الواقعة على الأموال في المبحث الأول؛ فيما تناول الباحث في المبحث الثاني الركن المادي لجريمة الاحتيال عبر الإنترنت وبيان الفاعل وأحكام الاشتراك الجرمي، وعرض الباحث لمفهوم الجريمة الوقتية والمستمرة والجريمة متتابعة الأفعال ومدى انطباقها على جرائم الإنترنت؛ أما المبحث الثالث فقد خصص للركن المعنوي لجريمة الاحتيال عبر الإنترنت؛ ونظراً لتشابه محل الجريمة في جريمة الاحتيال فقد تناول الباحث بيان ركن المحل في هذه الجريمة سواء بشكلها التقليدي أو عبر الإنترنت، وذلك في المبحث الرابع؛ أما المبحث الخامس فقد خصص لبيان وسائل ارتكاب جريمة الاحتيال عبر الإنترنت.

وفي الفصل الثاني من الدراسة، بين الباحث إجراءات التفتيش والضبط في جرائم الحاسوب، حيث عرض في المبحث الأول لإجراءات التفتيش في بيئة الحاسوب؛ وعرض في المبحث الثاني لإجراءات ضبط أدلة جرائم الحاسوب وما يعتريها من أوجه القصور التشريعي وإمكان تجاوز ذلك من خلال الاستفادة من التشريع المقارن.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها؛ أنه لم تزل التشريعات العربية قاصرة عن وضع تعريف لجريمة الاحتيال عبر الإنترنت، كما أنها لم تقنن الأحكام الخاصة بجرائم الإنترنت بشكل عام، كما أن هذه التشريعات لم تحدد إجراءات تفتيش أجهزة الحاسوب بالطرق القانونية من خلال الضابطة العدلية، كما توصلت الدراسة إلى أن جريمة الاحتيال عبر الإنترنت من الجرائم العابرة للحدود، وهذا يتطلب تكاتف الجهود الدولية لمحاربتها من خلال الاتفاق على منظومة تشريعية، تعالج تنازع الاختصاص المكاني، بحيث لا تترك مجالاً للجناة من الفرار من العقاب بالتحايل على القوانين، وكان من أبرز التوصيات الإطلاع على الواقع التشريعي في البلاد العربية، والتنسيق فيما بينها وضرورة تبني تشريعات على المستويين الوطني والإقليمي لمكافحة جرائم الحاسوب والإنترنت، بما يخدم المكافحة على المستوى الدولي. وتشكيل محاكم خاصة للجرائم الإلكترونية من قضاة متخصصين ومدربين وذوي خبرة قادرين على معالجة كل ما يستجد من جرائم، وتدريب أفراد النيابة العامة على كل ما يستجد من جرائم مستحدثة وسبل التفتيش فيها، وتقديم الدراسات ذات العلاقة للسلطة التشريعية لإجراء التعديلات اللازمة لسد الفراغ التشريعي المتعلق بتلك الجرائم.

Cyber Fraud and Related Investigation Procedures – A Comparative Study

Prepared by: Reham Saed Ahmad Jaber

Supervisor: Dr. Abdalla Najajreh

Abstract

The great technological development resulted in increasing the importance of computers in various aspects of modern life; computer has become the backbone of science, industry, communication and all modern life activities. As a result of increased reliance on computer, crimes associated with such uses appeared, and the crimes moved from the physical world to the electronic virtual world. These crimes were characterized as cross-border crimes, that are committed by excel criminals in the use of the Internet and computer software (Modern computer programs).

Crimes that are committed through the Internet depend on ease of use of modern technology and its abundance in their spread, since the more spread of this means , the greater increasing of chances of committing these crimes, especially as some countries tend to provide services to the citizens through the Internet.

The crime fraud through the internet is considered one of the most crimes being committed in a large scale and causing a lot of financial losses, which led to increased anxiety among the citizens in the extent of their dependency on this means for the conduct of their daily affairs. This crime is distinguished as it is committed secretly, taking advantage of the principle of "ignorance of personality," as the fact that criminals can open fake accounts and claim any name without going through check or police inspection.

What makes it more difficult is that the present legislative reality in Palestine in particular and Arab countries in general still deal with these crimes as they deal with any fraud or crime traditionally, and this check is applied with the computer and the Internet as well as the measures of Digital Guide control; as there are legislative obstacles when conducting searching in computer equipment.

This study divided the fraud crime through the internet into two chapters ; the first chapter of the study addressed the concept of the crime of fraud over the Internet, through showing the legal aspect of this electronic Crime, as well as the importance of differentiating between the crime of fraud and crimes against the money in the first section;

in the second section, the researcher dealt with the financial aspect of the fraud crime of the internet and showing the criminal provisions of the participation, and the researcher in the third chapter showed the concept of time of temporary and ongoing crime and consecutive acts of crime and their applicability to the Internet crime .The researcher in the fourth and fifth section showed the procedures and settings in a computer crime, the search procedures in the computer environment, the procedures of setting evidence of the computer crimes and to undergo the legislative inadequacies and the possibility of passing it by taking advantage of the comparative legislation .

The study is concluded with a group of results. The most important of these are that Arab legislations are still inadequate to set a definition of the fraud crime of internet. Also, it did not codify the Internet Crime in general provisions, and this legislation did not specify computer equipment search through the legal process procedures of the law enforcement. The study found that the fraud crime of the internet is one of the transnational crimes, and this requires concerted international efforts to fight through agreement on the legislative system, dealing with the jurisdiction of spatial conflicts, so as not to leave a place for criminals to escape punishment to circumvent law. The most prominent recommendations found are the legislative reality in the Arab countries, and coordination between them and the need to the adoption of legislation at the national and regional levels of anti-computer crime and the Internet, to serve fight against these crimes at the international level. And the formation of special courts for electronic crimes of professionals and trainers, with judges who are able to address all other matters of crimes, and training of experienced members of the public prosecution on all matters of innovative crimes and ways of inspection, and providing the relevant studies to the legislative authority to make necessary adjustments to fill legislative shortcomings in relation to those crimes.

مقدمة:

تعدُّ جريمة الاحتيال من الجرائم الواقعة على الأموال والتي تمس اقتصاديات المجتمعات المعاصرة، إذ يؤدي شيوعها إلى خلخلة الثقة بين الناس والتشكيك في مصداقيتهم في التعاملات المدنية والتجارية، وخاصة في مجتمع مثل مجتمعنا يتصف بقوة الروابط الإجتماعية التي تمثل التكافل وثقة الفرد بمجتمعه، وخاصة مجتمعنا، لما يتمتع به المواطن العربي من عاطفة جياشة قد يستغلها بعض المغرضين من المحتالين باستخدامهم الكذب المدعّم بأساليب الخداع لإيهامهم بمشاريع وهمية ودفعهم إلى تسليم مالهم للمحتالين.

ونتيجة لتزايد جرائم الاحتيال في الأردن؛ تدخل المشرع وعدل المادة (417) من قانون العقوبات بنص المادة (15) من القانون نفسه المعدل رقم 9 لسنة 1988 وتعديلاته، بقصد الحد من هذه الجريمة، كما نصّ المشرع الوطني في مشروع قانون العقوبات الفلسطيني على عقوبة الاحتيال فجعلها من أسبوع إلى ثلاث سنوات، ليكون لقاضي الموضوع سلطة في زيادة العقوبة ضمن سقفها الأعلى وفق ما يراه في وزن البينة ودرجة الخطورة الجرمية لمرتكبها.

وقد أدى التطور في نظام المعلومات إلى نشوء أنواع جديدة من الجرائم التي تقع على حقوق الغير وعلى المجتمع، وثبت في كثير من الأحيان استخدام الحاسوب لتنفيذ هذه الجرائم، مما أدى إلى ظهور مسائل قانونية جديدة لم تراعيها القوانين والأنظمة المعمول بها ، وأدى ذلك إلى جعلها قاصرة عن حماية حقوق من يقعون ضحية مثل هذه الجرائم.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول التي وضعت قانوناً فدرالياً خاصاً بجرائم الحاسوب، كما تبعتها في ذلك غالبية الدول الأوروبية، ونشأ اعتراف متزايد بضرورة وضع تشريعات دولية لمحاربة هذه الجرائم الحديثة التي تتخطى حدود الدولة الواحدة، من خلال الولوج

إلى أجهزة الحاسوب الموجودة في أي مكان في العالم وارتكاب جرائم الحاسوب ومنها جريمة الاحتيال الإلكتروني.[1]

وقد أدت التقنيات الحديثة إلى تسهيل ارتكاب مثل هذه الجرائم، وفي ذات الوقت جعلت من كشف أدلتها أمراً صعباً، وهذا يتطلب الإلمام بماهية جرائم الحاسوب وطبيعتها وإظهار موضوعها وخصائصها ودوافع مرتكبيها، وكل ما سبق يتخذ أهمية استثنائية لضمان سلامة التعامل مع هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكما هو معلوم، تقوم النيابة العامة بإجراءات التحقيق والإشراف على الضابطة القضائية أثناء عملها في البحث الجنائي والتفتيش واستقصاء الجريمة، على أن جرائم الحاسوب تختلف فيما يتعلق بالتحقيق وجمع الأدلة عن الجرائم التقليدية، مما يوجب على السلطة المختصة بالتحقيق الإلمام الواسع بمعطيات الحاسوب وطبيعته وعمله، ويتعين على المحقق معرفة بيئة الحاسوب والإنترنت، والمعرفة الكافية بمسائل الضبط والتفتيش وكشف الأدلة والتحفظ عليها، على أن يتم ذلك بموجب أحكام القانون إذ أن اللجوء إلى طرق غير مشروعة يؤدي إلى بطلان هذه الإجراءات والأدلة المتحصلة منها.

وقد قمت بإعداد هذا العمل المتواضع مستعيناً بالله رغم الصعوبات التي تكتنفه وهي قلة المراجع القانونية المتخصصة في هذا الموضوع، وكذلك قلة التطبيقات القضائية في هذا المجال، سائلاً الله عز وجل أن أوفق في عرض هذه الدراسة، فما يكون صواباً فمن الله وما يكون من خطأ فهو مني، وعلى الله توكلنا إنه نعم المولى ونعم النصير.

---

[1] http://www.startimes.com/?t=35086284 تاريخ تسجيل الدخول 22-2-2015

1.1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة كونها تتعلق بجرائم ذات سمات خاصة، تهدد الأمن السياسي والاقتصادي للدول وتقوض مصالح الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسات التجارية.

وتبرز أهميتها كذلك من خلال بيان ماهية جريمة الاحتيال المرتكبة عبر الوسائط التقليدية، وذات الجريمة المرتكبة عبر شبكة الإنترنت، ومعرفة وسائلها التقنية الحديثة، وبيان أركانها، والنصوص الجزائية التي تجرمها وتحقق الحماية لأصحاب المعلومات والبيانات المحوسبة من الإستخدام غير المشروع في ارتكاب جرائم الاحتيال عبر الإنترنت.

1.2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى المسؤولية الجزائية المترتبة على جريمة الاحتيال المرتكبة عبر الوسائط التقليدية، وذات نوع الجرائم المرتكبة عبر شبكة المعلومات الدولية كوسيط إلكتروني حديث. كذلك بسط البحث في التحديات القانونية التي يفرضها استخراج الدليل الرقمي المتصل بتلك الجرائم، ووسائل حفظه وحجيته في الإثبات.

1.1.2 عناصر مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هي أركان جريمة الاحتيال التقليدية؟
2. كيف يمكن أن تتحقق جريمة الاحتيال عبر شبكة الإنترنت؟
3. ما هي وسائل ارتكاب جريمة الاحتيال عبر شبكة الإنترنت؟
4. ما مدى إمكانيية تطبيق النصوص الجزائية الخاصة بجرائم الاحتيال التقليدية على ذات الجرائم المرتكبة عبر شبكة المعلومات الدولية؟ وما مدى كفايتها للتجريم والعقاب؟

5. هل تثار صعوبة في إجراء البحث والتفتيش لإثبات أركان هذه الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت نظراً لصعوبة الكشف عن الدليل الرقمي في الكيانات المادية والبرمجية والشبكات المتعلقة بالحواسيب الآلية؟ وما هو موقف التشريع الاجرائي الجزائي الفلسطيني من إثبات تلك الجرائم؟

1.3 محددات الدراسة:

يتناول موضوع هذه الدراسة جريمة الاحتيال عبر الإنترنت وبالتالي تخرج عن نطاق هذه الدراسة الجرائم الأخرى المرتكبة عبر الوسائط الإلكترونية، إلا بالقدر الضروري الذي تتطلبه هذه الدراسة – دون تعمق في جزئياتها – وذلك لوضع الحلول القانونية.

كما أن موضوع هذه الدراسة يقتصر على الحماية الجزائية لنظم المعلومات من خطر جريمة الاحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية، وبالتالي، تخرج عن نطاق هذه الدراسة الحماية المدنية من أضرار هذه الجرائم (التعويض عن العطل والضرر).

وفي المحددات التشريعية تعنى هذه الدراسة ببحث جريمه الاحتيال الالكترونية واجراءات الضبط والتحقيق المتعلق بها في قانون العقوبات الاردني رقم (16) لسنة 1960، وقانون العقوبات المصري لسنه 1937، قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنه 2001، وقانون اصول المحاكمات الجزائية الاردني رقم (9) لسنه 1961، قانون المعاملات الالكترونية رقم (85) لسنه 2001، وقانون جرائم انظمة المعلومات الاردني رقم (30) لسنه 2010.

1.4 منهج الدراسة:

يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج:

المنهج الوصفي التحليلي المقارن لدراسة النصوص القانونية والاحكام القضائية والنظريات الفقهية حول التشريعات ذات العلاقه وتحليلها ومقارنتها.

1.5 خطة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوعها في فصلين، إذ تتعرض في الفصل الأول منها لجريمة الاحتيال عبر الإنترنت، وتبسط لهذا العنوان في خمسة مباحث: يتناول المبحث الأول منها شرح الطبيعة القانونية لهذه الجريمة عبر الإنترنت، والمبحث الثاني والثالث يتناول كل منهما ركني الجريمة المادي والمعنوي تباعاً، بينما يوضح المبحث الرابع مفهوم ركن المحل في جريمة الاحتيال ومدى تحققه عبر الوسائط التقليدية والإلكترونية، أما المبحث الخامس فيبسط القول في وسائل ارتكاب جريمة الاحتيال عبر الإنترنت ويعرض لقضايا وصور واقعية متصلة بذلك.

أما الفصل الثاني فيتعرض لإجراءات التفتيش والضبط في جرائم الحاسوب، وهو يطرح مادته في ثلاثة مباحث: يناقش الأول منها إجراءات ضبط أدلة جرائم الحاسوب ومدى قابلية كياناته الثلاثة للتفتيش الرقمي، ويناقش المبحث الثاني معوقات التحقيق في جرائم الحاسوب، ويبسط الثالث لموقف القضاء من إجراءات ضبط وتفتيش أنظمة الحاسوب؛ ويختم الباحث دراسته بعدد من أهم النتائج والتوصيات وثبت المراجع.